مجلة تداوليات ISSN :2992-0795

المجلد: الثاني 02 / العدد: الثاني ديسمبر 2024 / ص ص: 127 - 157

أثر العناصر التداوليّة في دلالة ما اتّفق مبناه من الأفعال

The effect of pragmatic elements on the meaning of verbal homonyms

أد. سيف الدين الفقراء

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الشارقة

salfuqara@sharjah.ac.ae

ملخص

يتناول البحث أثر العناصر التداوليّة،ولا سيما السياق في فهم دلالة الفعل على المعنى عندما تتعدّد الاحتمالات الدلاليّة لهذا الفعل؛ فالفعل في العربية يحمل طاقة دلاليّة تداولية قد تتّسع لعشرات المعاني، وعندما يحضر المجاز تتضاعف هذه الدلالات، فضلاً عمّا أقره العلماء من توسّع الدلالة وتعميمها وتطوّرها واختلافها باختلاف بيئات الاستعمال.

ويهدف البحث إلى عرض طائفة من الألفاظ المتّفقة المباني ولكنّها مختلفة المعاني، وبيان أثر البعد التداوليّ في تحديد الدلالة الأنسب للمقام الاستعمالي الذي وردت فيه، للكشف عن أهمية التداولية في تحديد الدلالة للبنية اللغويّة بعيداً عن بنيتها الصرفية الشكلية.

وتتجلّى أهميّة البحث في توظيف التداوليّة في الكشف عن معاني البنى اللغويّة وتحديد دلالتها السياقيّة في التراكيب، فالبنية الصرفيّة وحدها لا تسعف في الكشف عن المعاني بمعزل عن سياقها وعن الظروف المحيطة بالنصّ.

سار البحث على المنهج الوصفي مستعينا بالمنهج التداوليّ في بيان مظاهر من الأبعاد التداوليّة في الكشف عن المعنى، وتحديد دلالة اللفظ في سياقات مختلفة من خلال رصد طائفة من الألفاظ التي لها حمولة دلاليّة متنوّعة.

الكلمات المفتاحية: ائتلاف المباني، اختلاف المعاني، التداولية، الدلالة.

Athar al-ʿAnāṣir altdāwlyyh fī Dalālat mā attfq mabnāhu min al-afʿāl

Summary

The effect of pragmatic elements on the meaning of verbs whose structure is agreed upon

The research studies the effect of pragmatic elements, especially context, on understanding the meaning of a verb when there are multiple semantic possibilities for this verbThe verb in Arabic carries a semantic and communicative energy that may expand to dozens of meanings. When metaphor is present, these meanings multiply, in addition to what scholars have approved of regarding the expansion, generalization, development, and variation of meaning according to different environments of use.

The research aims to present words that have similar structures but different meanings, and to demonstrate the effect of pragmatics in determining the most appropriate meaning for the context in which they appear, to reveal the importance of pragmatics in determining linguistic meaning apart from its formal morphological structure.

The importance of research appears in employing pragmatics to reveal the meanings of linguistic structures and determine their contextual significance in the structures, as the morphological structure alone does not help in revealing meanings in isolation from its context and the circumstances surrounding the text.

Keywords: agreement of structures, difference of meanings, pragmatics, semantics.

مقدمة

جاءت فكرة البحث لبيان البعد التداوليّ في بيان دلالة الفعل الذي يشكل بؤرة في التراكيب، فالتواصل اللغويّ لا يستند على المعيار النحويّ فقط في فهم المعنى، وهذه مسألة جلية في علم الدلالة، وتجلّت أكثر في التداولية التي سعت إلى بلوغ المعنى من خلال التواصل،وعناصر تتجاوز نحو الجملة إلى فضاء النّصّ وما يحيط به من عناصر استجلاها التداوليون وأطّروها في مبادىء.

قال الجاحظ في البيان والتبيين وهو يتحدّث عن الدلالة والبيان :" قال بعض جهابذة الألفاظ ونقاد المعاني: المعاني القائمةُ في صدور الناس المتصورةُ في أذهانهم، والمختلجةُ في نفوسهم، والمتصلةُ بخواطرهم، والحادثةُ عن فكرهم، مستورةُ خفيّةُ، وبعيدةُ وحشيةُ، ومحجوبةُ مكنونةُ، وموجودةُ في معنى معدومةُ، لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه، ولا حاجة أخيه وخليطه، ولا معنى شريكه والمعاون له على أموره، وعلى ما لا يبلغه من حاجات نفسه إلا بغيره. وإنُما يحيي تلك المعاني ذكرهم لها، وأخبارهم عنها، واستعمالهم إياها. وهذه الخصال هي التي تقرّبها من الفهم، وتجلّيها للعقل، وتجعل الخفيّ منها ظاهراً، والغائب شاهداً، والبعيد قريباً"[(1)].فالجاحظ يبرز دور التواصلية في فهم المعاني وتجليتها للعقل ولإظهار ما خفي منها.

شهد الدرس اللسانيّ في العصر الحديث تحولات جذريّة في الاتجاهات والمناهج والأدوات، ومن هذه التَّحولات الدراسات التّداوليّة التي برزت نتيجة إخفاقات التركيبيّة والتفكيكيّة والمناهج السابقة في الوصول إلى نظريات تبرز المعنى، وقد لاقت التّداوليّة ميداناً خصباً في اللِّسانيات الحديثة، واتسعت رقعتها على خارطة البحث اللغويّ؛ وهذا الاتّساع في الدراسات التّداوليّة لا يحتاج إلى دليل أمام هذه الغزارة في الأبحاث والمؤلفات التّداوليّة التي تداعت على البحث اللساني، وغيّرت وجهته وملامحه، ويعود هذا إلى أنَّ هذا المنهج يقوم على استجلاء المعنى في البنى اللغويّة من حيث التركيب والدِّلالة، بعد أن قامت التّداوليّة على أنقاض مناهج لم تفلح في تحديد عناصر المعنى الذي هو مدار العمليّة اللغويّة من ألفها إلى يائها، لقد تجاوزت التّداوليّة المناهج التقليديّة التي تدرس اللغة لذاتها ومن ذاتها، ونظرت إلى اللغة على أنّها نظام تواصل واتصال في المقام الأول.

(1)الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت: 255هـ) البيان والتبيين،دار ومكتبة الهلال، بيروت عام النشر، 1423 هـ، ج1، ص81.

ولما كانت اللغة مكونة من جمل وتراكيب، والبنى اللغويّة هي لُحمة التراكيب، فلا ريب أنّ دلالة البنى الصرفيّة جزء أساس في بلوغ المقاصد، ولكن لا أحد ينكر أنّ هذه البنى تتحّد في الشكل كثيراً ، ولكنها تفترق في الدلالة أكثر، فهل النحو وقواعده هما الفيصل في تحديد المعنى لهذه البنى المتحدة شكلاً المتباعدة دلالة؟ أمّ أنّ السياق وما يحيط به من أبعاد تداوليّة هي الموجّه لإدراك معاني هذه الوحدات التي تتعدد دلالاته؟ ولعلّ هذا ما سعى البحث إلى الإجابة عنه. فالهدف منه بيان أنّ البنى الصرفيّة التي يتكون منها التركيب النحويّ تتحدد دلالاتها عندما تأتلف في المباني من خلال عناصر تداوليّة، وليس من خلال تركيب نحويّ يمتثل للقواعد والقياس فحسب.

يسير البحث على المنهج الوصفيّ مستعينا بالمنهج التداوليّ في بيان مظاهر من الأبعاد التداوليّة في الكشف عن المعنى، وتحديد دلالة اللفظ في سياقات مختلفة، وهذه العناصر منها ما هو سياقي، ومنها ما هو إشاري،أوافتراض مسبق، أو قصد، أو ملاءمة؛فاللغة تتكون من جمل، والجمل تتشكل من بنى صرفية تترابط في سياق، وقد تتّحد البنى الصرفية في الشكل، فلا يسعف النحو وحده في تحديد الدلالة؛ فتتداعى عناصر تداولية تحيط بالنصّ وبيئته، وتتصل بالمتكلّم والمتلقيّ فتحدد وجهة الدلالة للبنية اللغويّة التي تتكون منها الجملة.

اقتضت الغاية أن يتكون البحث من مبحثين: الأول فيه تعريج ميسّر على مفاهيم التداولية، والثاني مبحث تطبيقيّ يستجلي هذه المفاهيم ويسعى إلى بيان دورها في إدراك دلالة البنى الصرفيّة المؤتلفة في المبنى والمختلفة في المعنى.

المبحث الأول- مفاهيم التّداوليّة:

تقوم التّداوليّة على جملة من المفاهيم والأسسالتي تشكّل منطلقات فيالتّحليل التداولي وفهم النّصوص والخطاب، وهذه المفاهيم هي أدوات الباحث اللسانيّ في تحليل الخطاب تداوليّاً، وتوجد في معظم الدراسات التّداوليّة، وسيكون الحديث فيها مختصراً ليعرض المفاهيم ببساطة.

أولاً- الإشاريّة والتباعد:

التأشير يعني الإشارة إلى شيء ما، قريب أو بعيد، والتأشير(Deixis) مصطلح تقني يستعمل لوصف إحدى أهم الأشياء التي نقوم بها أثناء الكلام، ويطلق على أي صيغة لغويّة للقيام بهذه الإشارة مصطلح التّعبير التأشيري(deictic expression) [1]، ويطلق عليه مصطلح الإشارة، أو الإحالة، واستعمل العرب أسماء الإشارة للمذكر والمؤنّث، وللمفرد

(1)يول، جورج، التداوليّة، ترجمة قصي العتّابي، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، الرباط، ط1، 2010، ص 27.

والمثنى والجمع، وللقريب والبعيد، واستعملوا أدوات للإشارة المكانيّة ، وأخرى للزمانيّة أطلقوا عليها أسماء الزمان[1]، وفي علم اللغة المعاصر يقسّم التداوليون التأشيرية إلى: تأشيريّة شخصيّة من خلال ضمائر المتكلّم والمخاطب(أنا ونحن وأنت وأنتما وأنتم و....)، والتأشير المكانيّ وهي ظروف المكان في العربيّة(هنا، وهناك، وغيرها). والتأشير الزماني، وهي ظروف الزمان(الآن، آنذاك، وغيرها)، وقد حدّدها ولفنسون بإشاريات شخصيّة، وزمانيّة، ومكانيّة، واجتماعيّة، وإشارات خطابيّة[2]. والتأشير مرتبط بسياق المتكلم بُعداً أو قُرباً، وهو ما يسمى بالمركز التأشيري[3].

والإشاريات مفهوم لسانيّ يجمع كلّ العناصر اللغويّة التي تحيل مباشرة على المقام، من حيث وجود الذات المكتملة أو الزمن أو المكان، حيث ينجز الملفوظ الذي يرتبط به معناه، من ذلك: الآن، هنا، هناك، أنا، أنت، هذا، هذه... وهذه العناصر تلتقي في مفهوم التعيين أو توجيه الانتباه إلى موضوعها بالإشارة إليه[4]. و(بيرس) هو أول واضع لها، فهو يرى أنّه بالتحديد التداوليّ تتحدّد العلامة[5]. ولعلّ (جورج بول) واحد من الذين بسطوا القول في هذا المفهوم من مفاهيم التداوليّة[6].

الأدوات الإشاريّة تحمل تكثيفاً للدلالة، وفيها ارتباط سياقي هو جزء من مقتضيات القول، فمن الاستحالة بمكان أن تفهم نصّاً يستعمل الإشارية الشخصّية بأنماطها المتنوعة(ضمائر متكلم أو مخاطب، أو غائب) أو الإشارية المكانية أو الزمانيّة أو الاجتماعيّة، أو الخطابيّة، ما لم يكن حاضراً في ذهن المتكلّم إحالات وقرائن تفسّر هذه الإشارات ليفهما المتلقي، وثمة عناصر لغويّة تسهم في التحديد؛ نابعة من تنوع الإحالات واقترانها بالعدد أو الجنس، وبالقلرب أو البعد، بالزمان أو المكان، ففي معظم لغات العالم هناك تخصيص للإشارات . ففي استعمالنا على سبيل المثال اسم

(1) الأنصاري، ابن هشام(ت 761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصريّة، بيروت،1998م، ج1، ص 122-125.

(2)بوقرة، نعمان، المصطلحات الأساسيّة في لسانيات النّصّ وتحليل الخطاب، جدارا للكتاب العالميّ، عمّان، ط1، 1429هـ/2009، ص 87.

(3) الأزهر الزناد، نسيج النص، بحث ما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء، المغرب، ط1 ،1993م ،ص 112. وانظر صليحة بن واتكة، الأبعاد التداوليّة للإشاريات في سورة البقرة، رسالة ماجستير بإشراف د فوزية دندوقة،2016م، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص15.

(4)جورج يول، التداولية، ص 27-29.

(5)نحلة، محمود أحمد ، أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعيّة،2002م، ص 12.

(6) انظر: جورج يول، التداولية، ص 27-50.

الإشارة (تلك) فضاءات لا حصر لها من الإبهام، تنجلي بالبدلية والسياق المقاميّ في قوله تعالى﴿**وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ**﴾، وتتكشف دلالتها بما في النّصّ من حديث عن أمم خلت في سورة آل عمران، وسيتغيّر الحمل الإشاري لهذه الأداة في قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلاَ تَقْرَبُوهَا﴾ (187) البقرة)، لتغيّر السياق والمقام والخطاب والإحالة في كلّ موضع؛ لأنّها تستمد قيمها الدلاليّة من سياق.

إنّ إحدى أهم وظائف الإشاريّة هي الربط وتحقيق التماسك النّصيّ، فهي تربط بين الوحدات اللغويّة داخل النصّ، وبين النص والفضاء الخارجي له، لأنّ هذه الأدوات تربط النصّ بمقاصد الخطاب، وتمكّن المتلقي من فهم الرسالة، وهذا يقتضي ارتباط الإشاريّة بحمل دلالي خارجيّ، نابع من السياق، ومن الحوار، ومن مقتضيات القول، ومن عناصر ثقافية واجتماعيّة تحيط بالنصّ وترتبط به[1]. ناهيك عمّا تحمله هذه الإشاريات من قيم اجتماعيّة تتفاوت اللغات في توظيفها، فقد أشار جورج باول إلى اختلاف اللغات في استعمال الضمائر للدلالة على المكانة الاجتماعيّة بين المتكلّم والمخاطَب،وبيّن أهميّة الإشارية الزمانيّة والمكانيّة ووظائفها التّداوليّة التي تسهم في تحليل الخطاب وتحديد القصديّة[2].

ثانياً- متضمنات القول:

القيم الدلاليّة للخطاب تتجاوز حدود المسموع أو المكتوب، فعلى سبيل المثال تختزل الأمثال المتداولة بين الناس حملاً دلالياً مكثّفاً،ولها دلالات غنيّة تتجاوز النصّ، وهذا ما يسمى متضمنات القول(Les implicates)، ويتعلّق هذا المفهوم بجوانبضمنيّةوخفيةمنقوانينالخطاب،تحكمهاظروفالخطابالعامةكسياقالحالوغيره[3]. ومتضمنات القول مفهوم تداولي ينبثق عنه مفهومان هما: الافتراض المسبق، والأقوال المضمرة؛ فالعمليّة التواصليّة بين شخصين خالي الذهن حول موضوع ما يجعل من إدراك المعاني والمقاصد مبتغى صعباً، والمقصود بالافتراض المسبق أنّه علاقة سابقة بين افتراضين بين المتكلّم والمخاطب[4]،وتنقسم المتضمنات قسمين:

(1)عكاشة، محمود، النظرية البرجماتية اللسانيّة،(التداولية، دراسة المفاهيم والنشأة والمبادىء)، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ، 2013م، ص 84-93.

(2)جورج يول، التداولية، ص 30-36.

(3)صحراوي؛مسعود،التداوليةعندالعلماءالعرب،دراسةتداوليةلظاهرةالأفعالالكلاميةفيالتراثاللسانيالعربي، دارالطليعة، بيروت، ط1، 2005م، ص 30.

(4)جورج يول، التداولية، ص52.

أ- الافتراض المسبق:

وهو أحد أهمّ دعائم النظرية التّداوليّة، وهو جزء من متضمنات القول (Les Implicites) التي تقوم على رصد جملة من العناصر الخطابيّة المتعلقة بجوانب ضمنيّة وخفية من قوانين الخطاب[1]،ويُطلق على الافتراض المسبق أو السابق اسم الإضمارات التّداوليّة، أو الافتراضات السابقة التي تعكس الخلفية الإدراكيّة لقطبي الحديث المتكلّم والمتلقي، وهو ترجمة للمصطلح الانجليزي(**Presupposition**)، ويقابل هذا المصطلح عند بعض الباحثين العرب: المقتضى، أو الاقتضاء، الافتراضات، والمتضمّن، والاستسلاف،أوالافتراض السابق[2]. وترى الباحثة الفرنسية أوريكيوني (Orecchione) أنّ الافتراض السابق تصنّف في خانته كلّ المعلومات المقررة جهاراً، وإن لم يُنطق بها، أي أنّها ليست موضوع الخطاب، إلاّ أنّها تنتج تلقائياً من صياغة القول، وتكون الافتراضات منعدمة السياق (Context Free) بخلاف متضمنات القول التي تندرج في إطار سياقي حسّيّ(Context Sensitive) [3].

لقد ميّز جورج يول بين أنواع مختلفة من الافتراض المسبق، منها الافتراض المسبق الوجوديّ (existential Presupposition) مثل الأفعال الدالة على التملك. كقولنا سأصلح سيارتي= لدي سيارة، وحديقة أحمد واسعة= لأحمد حديقة، وهذه الافتراضات قد تكون صحيحة وغير صحيحة. منها الافتراض المسبق الواقعي(Factive Presupposition) الذي يكون فيه استنتاجات حقيقية من التركيب، ففي قولنا : لم أدرك أنّه كان مرضياً = كان مريضاً، ولم أدر أنّها متزوجة = متزوجة، ونحن نادمان لأنّنا أخبرناه = أخبرناه.وثمّة نوع آخر يسمى الافتراضالمسبق المعجمي(Lexical Presupposition) وفيها يفسّر استعمال صيغة بمعناها المؤكّد أنّ معنى آخر غير مؤكّد قد تمّ فهمه، فبعض المفردات المعجميّة تفضي إلى افتراض مسبق، فأقلع عن التدخين تعني أنّه كان مدخناً، وبدأ بالتذمّر تعني أنّه لم يكن كذلك من قبل، وتأخر مجدداً تعني أنّه كان يتأخر. ويلخص (يول) الفرق بين الافتراضين المعجمي والواقعي بقوله:"في حالة الافتراض المسبق المعجميّ يؤخذ استعمال المتكلم لتعبير معيّن على أنّه يفترض مسبقاً مفهوماً آخر غير مذكور، بينما في حالة الافتراض المسبق الواقعيّ يؤخذ استعمال تعبير معيّن على أنّه يفترض مسبقاً صحة المعلومة المذكورة بعده"[4].

(1)صحراوي، التداولية، ص 30.
(2)هشام صويلح، الافتراض المسبق في الدرس التداولي: أنماط وتطبيقات، مجلة المقال، العدد السادس، 2018، ص 151.
(3)أوريكيوني، كاترين كيربرات، المضمر، ترجمة ريتا خاطر، المنظمة العربيّة للترجمة، بيروت، ط1، 2008م، ص 48-49.
وهشام صويلح، الافتراض المسبق في الدرس التداولي ، ص 140.
(4)جورج يول، التداولية، ص 54-55.

وثمة نوع آخر يطلق عليه الافتراض المسبق البنيويّ(Structural Presupposition)، وفي هذا النوع تحلّل الجمل عرفياً وبانتظام على أنّها تفترض مسبقاً ذلك الجزء من البنيّة الذي افترضت صحته[1].وثمة نوع آخر من الافتراض المسبق الدّال على عدم صحة الحدث والذي يقع في سياقات عدم ثبوت الحدث من خلال أفعال دالّة على ذلك نحو تخيلت وتأملت وتمنيّت، وتصورت، وافترضت، ويطلق على هذا النوع الافتراض المسبق غير الواقعي (non-Factive Presupposition) وهو الافتراض المسبق الذي تفترض عدم صحته[2].

ليست هذه الأنواع من الافتراضات المسبقة موضع إجماع بين العلماء؛ فهناك من يعيد تقسيمها إلى أنماط أخرى قد تتقاطع مع ما قاله جورج يول، وقد تختلف معه كما فعلت الفرنسية أوريكيوني (Orecchione) [3]، وثمة أنماط أخرى من الافتراضات نحو الافتراض المسبق التداوليّ، والافتراض المسبق الضديّ، فثمة سلسة من الافتراضات ذات سياقات وجودية، ومعجميّة، وتركيبية وواقعية، وغير واقعية، ويصعب حصرها في قوائم ثابتة تصلح لكلّ اللغات.

ب - الأقوال المضمرة(الإضمار):

"وهي النوع الثّانيّ من متضمّنات القول ويرتبط بوضعيّة الخطاب ومقامه، على العكس من الافتراض المسبق الذي يُحدد على أساس معطيات لغويّة"[4]، ويقصد بالمضمرات ما يحتمله الخطاب من دلالات قد تكون مضمنّة فيه من غير أن يتفوّه بها المتكلّم، أي ما يمكن أن يحتويه الخطاب من دلالات مرهونة في تحقيقها بالسياق المحيط بالنصّ، ويضرب صحراوي مثالاً على ذلك بالقول: إنّ السماء ممطرة. فالدلالة على الإخبار بالمطر تحمل في طياتها دلالات سياقيّة يحددها السياق منها: التحذير من المطر وضرورة المكوث في البيت، الإسراع إلى العمل قبل فوات الموعد، الانتظار حتى يتوقف المطر، عدم نسيان مظلته عند الخروج[5].

يعني الإضمار من منظور غرايس أنّ المتكلّم يتحدّث في أمر ما، في حين أنّ الخطاب يقتضي من المتلقي أنّ يفكر في أمر آخر، وتعلّق أوريكيوني على ذلك بالقول:"ولكن كيف السبيل إلى حمل شخص ما على التّفكير في أمر لم يتفوّه به

(1)جورج يول، التداولية، ص 56.
(2)جورج يول، التداولية، ص 57.
(3)أوريكيوني،المضمر، ص 71. وهشام صويلح، الافتراض المسبق في الدرس التداولي ، ص 143-151.
(4)صحراوي، التداولية، ص 32.
(5)صحراوي، التداولية، ص 32.

ولم يُذكر إطلاقاً في القول؟ أسوة بالمحتويات البينيّة، تكون بنظرنا المحتويات المضمرة مذكورة في القول بطريقة معيّنة، ينبغي تحديداً التّعريف بها"[1].

الأقوال المضمرة هي استنتاج أو مجموعة استنتاجات يتيحها الخطاب في ظروف محيطة بالعمليّة التواصليّة، "بماأنّمُحلّلالخطابشأنهفيذلكشأنالمخاطبلايملكطريقة
مباشرةللوصولإلىالمعنىالمقصودمنطرفالمتكلمعندتلفظهبالقول،فهوفيالغالبيحتاجإلىعملية
الاستنتاجتُمكّنهمنالوصولإلىفهمالمقولات"[2]. وتتسم الأقوال المضمرة بأنّها غير مستقرة، وأنّها متعددة الاحتمالات الدلاليّة، ويمكن للمتكلّم الاختفاء وراء المعنى الحقيقي الذي يقصده. والتلميح (allusion) واحد من أقرب المفاهيم إلى الإضمارو هوالاستدانةغيرالحرفيةالمستترة،
ويُمكِنللتلميحأنيُرسلأيضًاإلىنصّسابقدونأنيؤدّيإلىالتنافركماهيالحالفيالاقتباس
ويكونالتلميح،أحيانا،دلاليًا،صرفًادونأنيكونتناصّاًأبالمعنىالحرفيللكلمة" [3].

ثالثاً- الاستلزام الحواري (Conversational Involvement)

ثمّة قطبان في الخطاب، وهما المتكلّم والمتلقي، والخطاب هو تراكيب لغويّة قائمة على ضوابط وقوانين ويتوجّه به المتكلّم إلى المخاطب،والعلاقةالتخاطبيّةالقائمةعلىالتبليغتنتظمفيإطارهاالألفاظوالتراكيبلإجراء عمليّة التواصل، وتبرز في عملية الخطاب مسألة التصريح بالأفكار أو التلميح بها، وهذه المسألة تعتمد على المرسل والمستقبل والظروف المحيطة بهما، وما لهما من مقامات وبيئة مصاحبة لإنتاج النص ومتلقيه، ونوعالعلاقةبينالمتكلموالمخاطبمنالعناصرالتي تؤثرفيالخطاب،فقديعتمد فهمالخطابوإدراكه علىما يعرفهالمتكلموالمخاطب،ومايشتركانفيه عنالسياق.

يعود نشأة هذا المصطلح إلى بول غرايس عام 1967 في محاضرات ألقاها في جامعة هارفرد عن بحث في المنطق والحوار، وحاول فيه أنّ يثبت أنّ ثمّة فرقاً في الخطاب بين ما يقال وما يُقصد. ونشر مقالاً عام 1975 عن منطق المحادثة، ويُسجّلهذاالمقالتطوراً فيمفهومالدلالةغير الطبيعية،

(1)أوريكيوني، المضمر، ص 40.
(2)جورجبراون، وجورجيول، تحليلالخطاب،ترجمةمحمدالزليطيومنيرالتركي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1418هـ/1997م ،ص32.
(3)ساميول، تيفين :التناصذاكرةالأدب،ترجمةنجيبغزاوي،منشوراتالكتابالعربي،دمشق، 2007 م،ص32.

ويصوغمقاربةلإنتاجالجملوتأويلهاغيرتواضعيةحصراً،وقدأدخلفيه(غرايس) مفهومين هما:الاستلزامالخطابي(الحواري أو المحادثي)، ومبدأالتعاون، بمعنىأنّ" غرايس "ركزّعلىمبدأالتعاونالذياعتبره ركيزةمُهمّةفيقيامالحوار"[1].

لقد فرّق غرايس بين دلالتين في الخطاب: المعنى الدلاليّ والمعنى التداوليّ، والأول معجمي منظّم وفق قواعد تركيبية منضبطة، وأطلق عليه الفعل اللغوي المباشر، والثاني تداولي ناجم عن التواصليّة بين المتكلّم والمخاطب، ويستلزمه الحوار بما فيه من تلميح أو تضمين أو سياق أو غير ذلك من عوامل محيطة بالنصّ تحدّد دلالته، وسُمي المعنى الثاني الفعل اللغوي غير المباشر، والذي جاء به غرايس نجد مثيلاً له في التراث العربيّ، فالأُصوليونيُفرّقونبينمنطوقالجملةومفهومها،ومنطوقهاوهومايتبادرإلىالذهنالسامعمباشرةمن السامعلهذهالجملة،ومفهومها ماتستعملللهذهالعبارةبطريقةغيرمباشرة، كمايرىالأصوليونأنّ مفهومالمخالفةومفهومالموافقةيفيدتمامًامايقصده" غرايس[2] الذي قسّم الاستلزام إلى قسمين: الأول استلزام عرفي يتمثل في المعانيّ الصريحة للتركيب، التي تسمى المعاني الحرفيّة، وتكون الدلالة فيها معجميّة وصريحة، وقد تكون مجازيّة، كدلالة اليد على الكرم، وتسمّى معنى المعنى، أمّا القسم الثاني فهو الاستلزام الحواريّ الذي يتغيّر بتغيّر السياق وظروف النصّ[3].

نصّ غرايس على أنّ التواصل الكلامي محكوم بمبدأ عام وهو التعاون، ومحكوم بمسلمات حواريّة، ويقوم مبدأ التعاون على أربع مسلمات لخصها صحراوي على النحو التالي، والاستلزام الحواريّ يتحقّق بخرق إحدى القواعد الأربع [4]:

أ- مسلّمة القدْر(الكميّة)، وملخصها: اجعل مشاركتك تفيد القدر المطلوب من الإخبار، ولا تجعل مشاركتك تفيد أكثر مما هو مطلوب.

ب- مسلّمة الكيف(النوعيّة)، ونصها(لا تقل ما تعتقد أنّه كاذب، ولا تقل ما لا تستطيع البرهنة على صدقه).

(1) ينظر: صحراوي، التداوليّة، ص33، وعكاشة، النظرية البرجماتيّة، ص 86، بوخشة، خديجة، محاضرات في اللسانيات التداوليّة، الجزائر، ص37.

(2)العياشيأدراوي : الاستلزامالحواريفيالتداولاللساني: منالوعيبالخصوصياتالنوعيةللظاهرةإلىوضعالقوانينالضابطةلها (دار الأمانمنشوراتالاختلاف،ط1، 2011م،ص 97.

(3) عكاشة،البرجماتيّة اللسانيّة، ص 89-91..

(4) ينظر: صحراوي، التداوليّة، ص33-34.

ت- مسلمة الملاءمة، وفحواها (لتكن مشاركتك ملائمة).

ث- مسلمة الجهة، وفحواها(الوضوح في الكلام، فابتعد عن اللبس، وتحرّ الإيجاز، والترتيب).

وهناك من يعيد صياغة ما يسميه صحراوي (مسلمات)، ويطلق عليها مصطلح حِكَم، ويلخصها بحكمة الكم، وحكمة النوعيّة(الصدق)، وحكمة العلاقة(الملاءمة)، وحكمة الطريقة(الكيف) وتعني الإفصاح والإيجاز. فالغرضالأساسمنهذهالحكمالتحادثيةهوتحقيقالفعاليةالقصوى
لتبادلالمعلوماتبينأطرافالمحاورة،أيتحقيقتواصلمثاليوشفافويتجاوزمجالهاالتبادلالكلاميإلى
مختلفالمعاملاتالأخربكتقديمالمساعدة[1]. وأطلق أحمد المتوكّل على هذه المسلمات اسم القواعد[2]، ودرسها جورج يول في مبدأ التعاون والتضمين[3]. لم يقف البحث اللساني في نظرية الاستلزام الحواري عند حدّ ما جاء به غرايس، بلّ هناك من طور النظريّة وعدّل عليها، مثل هارنيش، وصادُك، وثمّة من انتقد هذه النظريّة مثل الانجليزي ويلسون والفرنسي سبربر في نظرية الملاءمة[4].

حظي موضوع الاستلزام باهتمام الباحثين اللسانيين البرجماتيين، فعند (يول) تفصيل للاستلزامات المترتبة يختلف شيئاً ما عمّا سبق ذكره، ف(يول) لا يعتبر الاستلزام مفهوماً تداوليّاً يرتبط بالمتكلّم، بل يمكن اعتباره مفهوماً منطقياً بحتاً؛ أي أنّ الجملة قد تفضي إلى معان منطقيّة، وأنّ المتكلّم سيُوصل بواسطة النبر أيّ استلزام سيكون في طليعة الاهتمام، ولتوضيح ذلك نبسّط المسألة بالقول: إنّ النبر هو من يحدّد محور الحديث، ففي قولنا طارد عليّ ثلاثة سناجب، ممكن أنّ نجعل الفعل هو المحور للحديث، فيكون التركيز على الفعل، أو نجعل عليّاً هو المحور، فيكون التركيز النبري على الفاعل، والنبر في هذه الحالة هو من يحدد للمستمع مكمن تركيز الرسالة[5].

أدلى سيرلبدلوهفيهذاالسياقعندماقترحتصنيفاللأفعالالكلامية: أفعالكلاميةمباشرةوأخربغيرمباشرة،وانطلاقاً منهذاالتصنيفاقترحنسقاًمنالقواعدالاستدلالية

(1) ينظر: خديجة بوخشّة ، محاضرات في اللسانيات التداوليّ، ص37. وحسنبدوح " المحاورةمقاربةتداوليةعالمالكتبالحديث،إربد،الأردن، ط1، 2012م، ص162.
(2)المتوكل، أحمد، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط2، 2010م، ص26-27.
(3) يول. التداولية، ص 66.
(4)عكاشة،البرجماتيّة اللسانيّة، ص 94.
(5)يول،التداوليّة، ص 63-64.

لوصفقدرةالمخاطبعلىاستنتاجوإدراكالفعلغيرالمباشرالمنجزفيمقاممعينأوطبقةمقامية معينة"[1]، وتنقسم العبارات في الاستلزام الحواري عند غرايس، إلى معان صريحة، ومعانٍ ضمنيّة، والصريحة هي التي تدلّ عليها عبارة الجملة ذاتها، وتشمل المعنى القضوي وهو مجموع معاني المفردات في الجملة، ويشمل القوة الإنجازيّة الحرفيّة من خلال أساليب الاستفهام أو النّفي أو التّوكيد، أو النّهي، أو النّداء. أمّا المعاني الضمنيّة فهي التي تدلّ عليها الجملة بتدخّل السياق، ومنها معان عرفيّة تلازم الجملة في مقام ما، ومعان حواريّة تتولد طبقاً للمقامات التي تنشأ فيها[2].إنّ هذا يقربنا من نوعين للاستلزام وهما : الاستلزام النموذجي ويعني في العربيّة مجيء المعنى على الأصل، ويتعذر فيها التأويل فتكون العبارة على قدر القصد والمعنى وسمّي هذا بالاقتضاء الذي يتسم بعدم تغيره بتغيّر الظروف، وثاني النوعين هو الاستلزام الحواريّ، وهوالذييتجعنخرقالقواعدعندما يكون الخطاب في سياقخاصيحتاجفيهطرفاالخطابإلى معلوماتإضافية، ويكونأكثرتعقيدًافيالاستدلاللمعرفةالقصد"[3].

رابعاً- نظرية الملاءمة:

وضع غرايس (مبدأ التعاون) وأدرج من خلاله بعض القواعد التي تضبط الجانب التبليغيَّ في عملية الخطاب، ووردت الملاءمة في حديثه عن قواعد هذا النموذجضمن مبدأ التعاون وفحواه "أن تكون إسهاماتك الحوارية بمقدار ما طلب منك"؛ فنظرية الملاءمة في نموذج غرايس تمثل إحدى القواعد الأربعة التي يقوم عليها مبدأُ التعاون، وبالتحديد قاعدة علاقة الخبر بمقتضى الحال. وشهدت نظرية الملاءمة بعض التطورات؛ فقد اتجه اهتمام رواد التداوليات في مطلع الثمانينيات نحو تحديد تأويل الأقوال، والفصل بينها وبين الفهم الذي يسبق التأويل؛ لأنّ مسألة التأويل تقوم بتحليل الفهم بين عناصر الحوار،وتحديد قدرة المستمع على تأويل الرسالة، اعتماداً على قدرة المتكلِّمين في تحويل أقوالهم إلى أفعال.

لقد أرسى البريطاني (ديردر ولسن) والفرنسي (دان سبربر) معالم نظرية الملاءمة، انطلاقاً من نقد بناء للنظرية الغرايسية، وتستمد هذه النظرية أهميتها من انتمائها إلى العلوم المعرفية الإدراكيّة، وولوجها إلى اللسانيات، وحضورها فيه لاسيما في مجال التراكيب، فنظرية الملاءمة تدمج بين نزعتين كانتا متناقضتين، فهي نظرية تفسّر الملفوظات

(1)المتوكـــل، أحمـــد :الاستلزامالتخاطبي،بينالبلاغةالعربيةوالتداولياتالحديثة،ضـــمنكتاب :التـــداولياتعلم استعمالاللغة،عالمالكتبالحديث،إربد،الأردن،ط1، 2011م،ص29.

(2)صحراوي،التداوليّة، ص 35.

(3)انظر خديجة بوخشة، محاضرات في اللسانيات التداوليّة، ص39.

وظواهرها البنيويّة، وتعد في الوقت نفسه نظرية إدراكيّة،لأنّها تدمج مشروعين معرفيين الأول من مجال علم النفس المعرفي وخاصة النظرية القالبية لفوردو، 1983م، والثاني مجال علم النفس المعرفيّة وبخاصة النظرية الحوارية لغرايس 1975م[1].

نظرية الملاءمة عند بول غرايس تمثّل القاعدة الثالثة من القواعد الأربع التي يقوم عليها مبدأُ التعاون،وتعدّ نظرية الملاءمة تقليصاً لمسلمات غرايس الأربع وقواعده، واختزالها في نظرية واحدة، وشهدت نظرية الملاءمة جملة من التطورات، خاصّة مع رواد فلسفة التأويل؛ الذين انصبّ اهتمامهم مطلع الثمانينيات على تحديد عملية وصف تأويل الأقوال، من خلال الفصل بينها وبين عملية الفهم السابقة ل لتأويل؛ فعملية التأويل تقوم بتحليل الفهم بين المتخاطبين ومعالجته، وتحديد قدرة المستمعين على تأويل الأقوال، انطلاقًا من قدرة المتكلِّمين على ترجمة أقوالهم إلى أفعال، ويتم ذلك ضمن تصوُّرٍ يأخذ بعين الاعتبار العملياتِ التكميلية المتحققة بفضل اللغة، بالاعتماد على نظام الرموز والعلامات، والنظام المعرفي السيكولوجي[2].

من أهمّ ما يميز هذه النظرية،تصورها للسياقالذي يبنى من افتراضات سياقية تُستمد من ثلاثة مصادر، هي الأقوال السابقة، والمحيط الفيزيائي، وذاكرة النظام المركزي[3]، ويقوم البناء العام لهذه النظرية على العناصر الآتية:عمليات الملاءمة، وعمليات التواصل، وعمليات الاستنتاج[4]." إنّ التّداوليّة حسبما يرى سبربر وولسون تتكفل فعليّاً عند تأويل الأقوال بكلّ ما لا يتمّ بكيفية ترميزية، وهذا يشمل بطبيعة الحال نسبة الأعمال المتضمنة في القول وتأويل الكلمات المقاميّة، ولكنّ هذا لا يمثل سوى مقامات دنيا نسبياً من تأويل الأقوال. فعلى التّداوليّة كذلك أن تستدرك ما أهمل من مجمل المضامين التي يبلغها القائل والتي يبقى عدد كبير منها غير صريح"[5]. يرى سبربر وولسون أنّ تأويل الأقوال يوافق نوعين مختلفين من العمليات؛ الأول ترميزي لغوي، والثاني استدلالي تداولي، ولا بدّ أن تكون عملية

(1) صحراوي. التداولية، ص 37.

(2)عليوي أباسيدي، الحجاج والتفكير النقدي،مقاربة تداولية منطقية معرفية نقدية،دار نشر المعرفة، المغرب، ط1، 2014م، ص 32.

(3) صحراوي. التداولية، ص 38-39.

(4)عليوي أباسيدي، الحجاج والتفكير النقدي، ص 30.

(5) آ ن روبول، وجاك موشلار، التداوليّة اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس، ومحمد الشيبانبي، مراجعة لطيف زيتوني، المنظمة العربيّة للترجمة،بيروت، ط1، 2003م، ص 71.

تأويل الأقوال مشتركة تقوم على التوليف بين العمليات الترميزية، والعمليات الاستدلاليّة، وهكذا تتجاوز التّداوليّة الإطار اللسانيّ القائم على علم الأصوات والمعجم والتراكيب[1].

خامساً- نظرية أفعال الكلام:

نظرية أفعال الكلام مفهوم تداوليّ منبثق من مناخ فلسفيّ يتّصل بالفلسفة التحليليّة، فالدافع من دراسة الفلاسفة للغة هو فهم عمل الذهن في تصور العالم المحيط، ولهذا اتّجهواإلى دراسة التراكيب الخبريّة؛ لأنها تعبّر عن تصوّر الذّهن للعالم، ومن رواد هذا الاتجاه: فريجه، وروسل، واتّجه تيار آخر من الفلاسفة نحو دراسة اللغات الطبيعيّة منفصلة عن اللغات الصناعية الصارمة، ومن هؤلاء فنجنشتين في مرحلة متأخرة من أبحاثه الفلسفية، ورايل وأوستين في كتابه(كيف نصنع الأشياء بالكلمات) [2]، ويعد أوستن رائد هذه النظريّة، فدراسته تعدّ أول محاولة جادة تتجاوز الفلسفة الأرسطية في القول الخطابي والدراسة البلاغيّة، وتنظيم منطق اللغة الطبيعية في ضوء اللسانيات المعاصرة، وقد انتفع أوستن من مصادر متعدّدة في نظريته هذه منها: أفكار جوتلوب فريجه في كتابه (أسس الحساب) الذي ترجمه أوستين، ومنها الاتجاهات الفكريّة لعلماء أنثروبولوجين مثل بواس وسابير وروف، واستفاد من الفلسفة الأرسطية وبخاصة من كتابه الخطابة، واستفاد من تطوّر الدراسات القانونيّة ونظريات القانون الإداري في عصره [3].

إنّ التلفظ بالجملة عند أوستين ليس وصف حال القيام بالفعل، ولا أريد أن أثبت قيامي بالفعل، بل النطق بالجملة هو إنجازها وإنشاؤها، فيتجاوز الفعل مجرد الإخبار واحتمال التصديق والتكذيب، ومثل هذه الأفعال الإنجازية يسميها:جملة إنجازية، أو عبارة إنشائية أو الإنشاء، وأشتق الإنشاء من الفعل أنشأ(perform) وهو فعل يستعمل في الانجليزية مع الاسم الحدث (action) ويدل على أنّ إحداث الفعل هو إنجاز له وإنجاز لحدث[4].

يقول صحراوي في الفعل الإنجازيّ: "أصبح مفهوم الفعل الكلاميّ(speech act) نواة مركزية في كثير من الأعمال التّداوليّة، وفحواه أنّ كلّ فعل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلاليّ إنجازي تأثيري، وفضلاً عن ذلك ،يّعدّ نشاطاً مادياً

(1)المصدر السابق، ص70- 71.

(2)الطبطبائي، طالب سيّد هاشم،نظرية الأفعال الكلاميّة،بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، 1994، ص أ.

(3)أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة: كيف ننجز الأشياء بالكلام،ترجمة عبد القادر قنيني، دار أفريقيا الشرق،1991،ص 5-7 من مقدمة المترجم.

(4)أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، ص 17.

نحوياً يتوسّل أفعالاً قوليّة(ActesLocatores كالطلب والأمر والوعد والوعيد،..إلخ) وغايات تأثيرية(Perlocutoires Actes) تخصّ ردود فعل المتلقيّ كالرفض أو القبول، ومن ثّمّ فهوفعل يطمح إلى أنّ يكون فعلاً تأثيرياً، أي يطمح أن يكون ذا تأثير في المخاطب.اجتماعياً أو مؤسساتياً، ومن ثّمّ إنجاز شيء ما"[1].

أدركأوستينأنّتصنيفه للأفعاليفتقرإلىمقياسمعياريّنحويّلتمييز الجمل والعبارات الإنجازيّة، والوصفيّة، فقام بتقسيم الأفعال في أصناف ثلاثة، وهي[2]:

1- فعلالكلام (فعلالقول أو الفعل اللغويّ) (Acte locutoire) وهوالفعلالذيننجزهبجمل توافق التراكيب النحويّة، ولها دلالة. أي جملة ذات معنى.

2- - الفعلالإنجازيّ (الفعلالمتضمنفيالقول)(Acte Illocutoire) وهو الفعل الذي ننجزه بالقول، سؤال أو وعد أو وعيد أو طلب.

3- الفعلالتأثيري (Acte perlocutoire) (الفعل الناتج عن القول أي المُنجَز) أيالآثارالمترتبةعلىالفعل؛ مثل الإقناع أو التأثير، أو الإرشاد أو التثبيط.

لقد عبّر(يول) عن هذه أفعال الكلام بثلاثة أقسام هي إعادة صياغة وتوضيح لما ذهب إليه أوستين، فالفعل المنجز يتكون من ثلاثة أفعال مرتبطة، هي: الفعل التعبيري؛أو إنشاء تعبير لغويّ ذي معنى،الذي يعتبر فعل اللفظ الأساس، والفعل الوظيفي الذي ينجز عبر قوة اللفظ التواصلية بالإخبار أو تقديم عرض أو توضيح، أو أي غرض تواصليّ، والقسم الثالث هو الفعل التأثيريّ، وهو الذي يكون له تأثير معيّن، ومن بين هذه الأقسام ينصبّ التركيز على القوة الوظيفية، ففعل الكلام يفسّر بصورة ضيقة ليقتصر على قوة اللفظ الوظيفيّة[3].

أحصى أوستين خمسة أصناف للأفعال الإنجازية وهي[4]:

(1) صحراوي، التداولية، ص 40.
(2)أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، ص 113–128. وصحراوي، التداوليّة، 41–42.
(3) يول. التداولية، ص 82–84.
(4) أوستين. نظرية أفعال الكلام العامة، ص 174–175. وانظر: أرمنيكو، فرانسواز، المقاربة التداوليّة، ،ص 62–63.وخديجة بوخشة، محاضرات في اللسانيات التداوليّة،ص 26. وعكاشة، النظرية البرجماتية اللسانية، ص96.

1- الحكميات (Verdictifs) وتقوم على الإعلان عن حكم مؤسس على بداهة أو على أسباب وجيهة، تتعلق بقيمة أو حدث، مثال: إخلاء الذمة، والتبرئة، ووعد، ووصف، وحلّل، وقدّر، وصنّف، وقوّم، والتوقع،والتّشخيص.

2- الممارسة التشريعيّة، كما سماها أوستن، وقيل عنها التّمَرُّسيّة عند أرمنيكو، وسمها الآخرون التنفيذيّة، وتعني إصدار حكم لصالح أو ضد سلسلة أفعال.

3- ضروب الإباحة، وتسمى الوعديات، أو أفعال التكليف أو الإلزاميات، وتشمل أفعال الوعد والالتزام والتكفل والضمان، والتعهد، والموافقة،،التعاقد،والعزم،والنية.

4- الأوضاع السلوكيّة، وتسمّى العرْضيّة، أو السلوكيات أو التعبيرية، وتستعمل لعرض مفاهيم أو بسط موضوع أو توضيح استعمال وتحديد مراجع، والهدفمنهاهوإبداءسلوكمعينيتفاعلمعأفعالالآخرين.

5- المعروضات الوصفيّة، أو العرضيات، وتسمى التفسيريات أو الإخباريات، مها الحجاج والنقاش، والتفسير والتبرير،والتأكيد والنفي.

والصنفان الأخيران هما الأكثر تعقيداً عند أوستين، لكونهما غير واضحين أو متداخلين أحياناً، غير أنّ أوستين لا يدّعي أنّ هذا التصنيف نهائيٌّ.

ثمّ جاء سيرل الذي أصدر كتابه (الأفعال اللغويّة) (Speech acts) عام 1969م،وتُرجم إلى الفرنسيّة1972م، وتبنى فيه اقتراحات أوستينمن حيث إنّ " فعلالقول "لايمكنتحققّهدونقوةإنجازية،غير أنّه طوّر في تصنيفات أوستن، واقترح مجموعة معايير لتصنيف الأفعال الكلامية، زيادةعلىاهتمامهبالمعنىوالمحتوىاللغويّ، وجاءت دراسة سيرلوتصنيفه للأفعالالكلاميةبفضلماتوافر لديهمنجهاز مفاهيمي،أكثردقةوعمقامماورثهعنسلفه" ج.ل.أوستين "الذييعودإليه فضلاكتشافالظاهرةوعزلهاوتحديدإطارهاالعامكظاهرةخطابيةعامة[1]. وقد انطلق سيرل في معاييره وتصنيفه لأفعال الكلام من نقد ومآخذ على تقسيمات أوستين تتمثّل في أنّه لم يبنِ تقسيمه على أصل أو مجموعة أصول متسقة، أي غياب معايير التقسيم، وكذلك تداخل التقسيمات وإدراج الأفعال نفسها تحت أكثر من قسم، ووجود أفعال غير متجانسة ضمن التصنيف الواحد[2] ، وواصل سيرل مشروع أستاذه فكان كتابه أفعال الكلام(Les actes de langage

(1) بقرومة؛ حكيمة، نظرية الأفعال الكلامية عند أوستين وسيرل،حوليات الآداب واللغات، العدد1، المجلد1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2013،ص 199.
(2) الطبطبائي؛ نظرية الأفعال الكلاميّة، ص 25–26.

essai de philosophie du langage) استمراراً لما كان يبحث عنه أوستين في منح النظرية تفصيلات دقيقة لتكون قادرة على تطوير إنجاز الأفعال انطلاقًا من التصنيف الذي تبناه سيرل ووسّع حقوله، وقد سعى سيرل إلى التمييز بين الأفعال المتضمنة في القول والأفعال التأثيرية، لأنّ أفعال الكلام تقوم على هذا التمييز.

وفرّقسيرل بينالأفعالالكلاميّةالمباشرةوالأفعالالكلاميةغيرالمباشرة،وأعاد تصنيفالأفعالالكلاميّةفي خمسةأصناف[1]:

1- (التأكيديات أو التقريريات) (Assertifs) وتجعل المتكلّم ينخرط بدرجات مختلفة في القضايا المعبّر عنها، على أنّ يكون شيء ما حالة بالفعل، لتعيين قيم الحقيقة والخطأ. وهدفها تعهدالمخاطِببدرجاتمتنوعةبأنّشيئاًماهو واقعة حقيقية. وتعهده بصدق وقوعها وهدفها جعل الكلمات تطابق العالم[2].

2- الأوامر (التوجيهيات) (Directifs) تقوم وجهة الإنجاز في الأوامر على حصول المتكلّم بواسطتها على قيام المخاطَب بشيء ما، ويمكن للأوامر أن تنطلق من الاقتراح الخجول لتصل إلى الإجبار،وهدفهادفعالمخاطَبإلىفعلشيءما،ويحاولتحقيقهذاالهدف بدرجاتمتفاوتةتتراوحبينالينبالإغراءوالاقتراحأوالنصح،والعنفوالشدةبالإصرار،وهدفهاجعلالعالميطابقالكلمات.

3- الالتزامات (Commissifs) ويوافق سيرلُ فيها أوستين فيما سماه الوعديات، وهي الأفعال الإنجازية التي تكون فيها الوجهة في جعل المتكلّم ينخرط في إنجاز فعل ما مستقبليّ، ويجب فيها أن يطابق العالم الكلمات.

4- التصريحات/ التعبيريات(Expressifs) وتعدّ وجهة الإنجاز فيها التعبير عن الحالة السيكولوجية المخصّصة،ضمن شروط الإخلاص، وتتعلق بحالة أشياء معينة في المضمون القضوي، ولا وجود في التصريحات لأثر المطابقة بين العالم والكلمات،وشرطالحالةالنفسيةعقدالنيةّوالصدقفيمحتوىالخطاب،ومنأمثلتها : الاعتذاروالشكروالتهنئةوالنقد والتعزية والتأسف،والترحيب.

(1) أرمنيكو: المقاربة التداوليّة، ص 35–36. وانظر: بوخشة: محاضرات في اللسانيات التداوليّة، ص28.
(2) بوخشة: محاضرات في اللسانيات التداوليّة، ص28.

5- الإدلاءات/ التصريحيات(Declarations) تقوم على تحقيق التقارب المطلوب بين المضمون القضوي والواقع، فإذا أنجزت فعل إعلان الحرب كما ينبغي ذلك، وفي كما ينبغي شروط كثيرة، فإنّ الحرب ستكون معلنة بشكل جيّد.

لقد ميّز سيرل بين نوعين من الأفعال الإنجازيّة، وهي الأفعال المباشرة، والأفعال غير المباشرة، وقدوضعمقاييسلنجاحالفعلالإنجازيمنها: الغاية من القول،وتوجيهه،وحالتهالسيكولوجية،وسماهاشروطالنجاح،ويستندفيهاإلىقوانينالمحادثةل(غرايس)، والمباشرة هي التييكونمعناهامطابقاً لمايريدالمرسلأنينجزهمطابقةتامةوالدالةعلىقصدهبنصّالخطاب، أمّاالأفعالالكلاميةغيرالمباشرة فقد يهدفالمتكلممنخلالأقواله إلىالتعبيربأسلوب غير مباشر عن مقصده، كما في التهكم والسخرية والكناية والاستعارة[1]. والأفعال غير المباشرة خصّها أرمنيكو بمحث قيّم في كتابه المقاربة التّداوليّة[2]، كما أنّ تقسيم الأفعال الإنجازيّة إلى مباشرة وغير مباشرة حظي بدراسة جيدة من جورج يول[3].

المبحث الثاني أثر التداوليّة في دلالة الأفعال المتّفقة المباني

اتّفاق المباني وافتراق المعاني في باب الأفعال مسألة ظاهرة في اللغة، فالفعل الواحد يحتمل دلالات متنوّعة، فالدلالة المعجميّة للفعل الواحد تتّسع إلى أكثر من معنى ممّا يزيد في الحمولة الدلاليّة للفظ، فالفعل (ضرب)على سبيل المثال يأتي بمعنى أوقع ضرباً، وبمعنى سار في الأرض، وبمعنى قدّم مثالاً، وبمعنى سكّ عملة وطبعها، أو أنّه بمعنى لدغ، أو بمعنى اختلط في اللون كما في قولنا: لونه ضارب إلى البياض، أم أنّه بمعنى الفحل الضارب للناقة، وضرب له مثلاً أي بيّن، وضرب على العبد إتاوة أي فرضها، وضَرَبَ الليلُ عَلَيْهِمْ طَالَ، وَقَالَ أَبو عُبَيْدَةَ : ضَرَبَ الدهْرُ بَيْنَنا أَي بَعَّدَ مَا بَيْنَنا، وضَرَبَ الدهرُ مِنْ ضَرَبَانِه أي مَرَّ مِنْ مُروره وذَهَبَ بعضُه، وضَرَبَ العِرْقُ ضَرْباً وضَرَباناً: إِذا تحرَّك بقوَّةٍ، قَالَ أَبو زَيْدٍ: يُقَالُ ضَرَبْتُ لَهُ الأَرضَ كلَّها أَي طَلَبْتُه فِي كُلِّ الأَرض. وَيُقَالُ: ضَرَبَ فلانٌ الْغَائِطَ إِذا مَضَى إِلى مَوْضِعٍ يَقْضِي فِيهِ حاجتَه. يُقَالُ: ذَهَبَ يَضْرِبُ الغائطَ والخلاءَ والأَرْضَ إِذا ذَهَبَ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ، ويضرب أخماس في أسداس، أي نَدِم، وهذه المعاني

(1) بوخشة: محاضرات في اللسانيات التداوليّة، ص28.وانظر :الشهري، عبدالهادي بن ظافر، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغويّة تداوليّة، دار الكتاب الجديد، بنغازي/ ليبيا، ط1، 2004م، ص 136-137.

(2) أرمنيكو: المقاربة التداوليّة، ص 37-38.

(3) جورج يول: التداوليّة، ص91-93.

وغيرها ساقها ابن منظور في الجذر(ضرب) [1]. فهذه حمولة دلالية تحتاج سياقات للوقوف على المعنى، وتحتاج عناصر فوق لغويّة لبيان المقاصد، فالبنية الصرفيّة المعجميّة غير كافية وحدها في الدلالة، وإن كانت في تركيب نحويّ سليم قواعدياً.

ومثال آخر نسوقه على قوة الحمل الدلالي للفعل، وحاجته إلى قرائن لتحديد دلالته الفعل (قضى)، فمن معانيه: "وقَضَى الشيءَ قَضاءً: صنَعه وقدَّره؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى :﴿فَقَضاهُنَّ سَبْعَ سَماواتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ أَي فَخَلَقَهُنَّ وعَمِلهن وَصَنَعَهُنَّ وقطَعَهن وأَحكم خَلْقَهُنَّ، وَالْقَضَاءُ بِمَعْنَى الْعَمَلِ، وَيَكُونُ بِمَعْنَى الصُّنْعِ وَالتَّقْدِيرِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قاضٍ﴾ مَعْنَاهُ فَاعْمَلْ مَا أَنت عَامِلٌ؛ قَالَ أَبو ذُؤَيْبٍ:

وعَلَيْهِما مَسْرُودَتانِ قَضاهُما داودُ، أَو صَنَعُ السَّوابِغِ تُبَّعُ

الْقَضَاءُ : الحَتْم والأَمْرُ. وقَضَى أَي حَكَمَ، وَمِنْهُ القَضَاء والقَدر. وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَقَضى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ ؛ أَي أَمَر رَبُّكَ وحَتم، وَهُوَ أَمر قَاطِعٌ حَتْم . وَقَالَ تَعَالَى :﴿فَلَمَّا قَضَيْنا عَلَيْهِ الْمَوْتَ﴾ وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى الْفَرَاغِ، تَقُولُ : قَضَيت حَاجَتِي . وقَضى عَلَيْهِ عَهْداً :أَوصاه وأَنفذه، وَمَعْنَاهُ الْوَصِيَّةُ، وَبِهِ يُفَسَّرُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَقَضَيْنا إِلى بَنِي إِسْرائِيلَ فِي الْكِتابِ﴾ أَي عَهِدْنا وَهُوَ بِمَعْنَى الأَداء والإِنْهاء .تَقُولُ : قَضَيْتُ دَيْني، وَهُوَ أَيضاً مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَضَيْنا إِلى بَنِي إِسْرائِيلَ فِي الْكِتابِ﴾ وَقَوْلِهِ :﴿وَقَضَيْنا إِلَيْهِ ذلِكَ الْأَمْر﴾أَي أَنْهَيْناه إِلَيْهِ وأَبْلَغْناه ذَلِكَ، وقَضى أَي حَكَمَ . وَقَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ وَلا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضى إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾ أَي مِنْ قَبْلِ أَن يُبَيَّن لَكَ بَيَانُهُ .اللَّيْثُ فِي قَوْلِهِ : ﴿فَلَمَّا قَضَيْنا عَلَيْهِ الْمَوْتَ﴾ أَي أَتْمَمْنا عَلَيْهِ الْمَوْتُ. وقَضَى فُلَانٌ صِلَاتَهُ أَي فَرَغَ مِنْهَا. وقَضَى عَبْرَتَه أَي أَخرج كُلَّ مَا فِي رأْسِه"[2]. أمام هذه الاستعمالات إن لم تكن العناصر التداولية من سياق وافتراض مسبق وإشاريات، ومتضمنات القول، والاستلزام الحواريّ عُدة للقارئ والمتلقي فلن يكون السبيل إلى إدراك المقصدية متاحًا، فالمبنى للفعل واحد والدلالات متباعدة متفاوتة لكلّ منها سياق في بيئة تواصلية من خلال المقام والمناسبة والقصد.

وكلّما اتّسعت دلالة الفعل وتنوّعت معانيه كلما زادت الحمولة الدلاليّة له، ناهيك عن التنوعات البلاغية من مجاز واستعارة وتورية التي تنزاح بالدلالة المعجميّة إلى دلالة بيانيّة، ولو أخذنا مثالاً عشوائياً على ذلك لتبيّن لنا أنّ للمجاز أثرًا بالغ الأهميّة في انحرف الدلالة فيصبح للفعل دلالة معجميّة، وأخرى بلاغية مجازيّة، زيادة على تشكّل دلالة

(1) ابن منظور، جمال الدين بن مكرم (ت711هـ) لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج2، 546-551.
(2) ابن منظور، لسان العرب، ج15، 186-187.

عرفيّة لها طابع دينيّ أو اجتماعيّ، ومن ذلك على سبيل المثال الفعل (سبّح) جاء في أساس البلاغة:"سبّحت الله وسبّحت له، وهو السّبوح القدّوس،وكثرتتسبيحاته وتسابيحهوقضىسبحته صلاته، وسبّح: صلّى،﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾(الصافات :143) والسُّبحةأي النافلة. وفي يده السّبْح يسبح بها. وتعلم الرماية والسّباحة، ومن المجاز : فرس سابح وسبوح، وخيل سوابح وسُبّح. والنّجوم تسبح في الفلك، ونجوم سوابح وسُبّح. والنجوم تسبح في الفلك، ونجوم سوابح. وسبّح ذكرك مسابح الشمس والقمر. وفلان يسبّح النهار كلّه في طلب المعاش . وسبحان من فلان : تعجّب منه"[1]. فلو أخذنا هذا الفعل وتصريفاته في القرآن الكريموقد وصلت (90) موضعًا لوجدنا مقسّمة في حقول دلالية تستند إلى معطيات تداولية تتّصل بالسياق والمقام، وبعناصر غير لغويّة .

لقد أشار تمّام حسان إلى العناصر غير اللغويّة وأثرها في فهم دلالة الصيغ، عندما تتشابه صيغتان في النظام مع اختلاف معناهما، فحين لا نجد اختلافًا بينهما نلجأ إلى القرائن نستبين بها معنى كلٍّ منهما، وقدّم أمثلة من الوحدات الصرفيّة، نحو (فاعل) غير مضبوط، فهو اسم فاعل من فعل، أو فعل أمر من فاعل، نحو: قاتل غير معربة، وصيغة(فَعْل) ودلالتها على الاسمية وضروب الصفة، والمصدر، وصيغة (تَفْعلُ) مسندة إلى المخاطبة أو الغائبة، وصيغة(تَفَاعلا)المسندة للأمر أو المضارع المجزوم أو للماضي، وغير ذلك[2].

إنّ تعدّد دلالة الفعل من أوسع الأبواب الصرفيّة شيوعاً، وعندما تتّفق المباني تصبح القرائن فيصلاً في تحديد الدلالة، وأكثر هذه القرائن أهميّة هي قرينة السياق، وهي قرينة تداوليّة في المقام الأول، ناهيك عن أثر القصديّة، ومقتضيات القول، وقدّم تمام حسّان أمثلة على تنوّع احتمالات الدلالة في الفعل نسوق منها قوله:" صيغة المضارع المسندة إلى المخاطب وإلى الغائبة : وهذه تأتي عل(تفْعلُ) في الحالتين، فأنت تسمعُ وهي تسمعُ، وأنت تضربُ وهي تضربُ، وأنت تكتبُ وهي تكتبُ، ولا يعين على تحديد المعنى هنا إلّا السياق، وأخصّ ما يعيننا على تحديد المعنى هنا قرينة الربط، فإذا عاد الضمير المستتر على مخاطبٍفالإسناد للمخاطب، وإذا عاد على غائبة فالإسناد إلى غائبة. تفاعلا وأخواتها : صالحة للماضي المسند إلى ألف الاثنين والمضارع المجزوم المسند إليها والأمر المسند إليها أيضًا، ويتضح ذلك عند النظر فيما يأتي: إنْ تقابلا تنازعا : الفعلان في الجملة صالحان للماضي والمضارع.إن تقابلا فتنازعا: الأول صالح لهما، والثاني

(1) الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود (المتوفى: 538هـ)، أساس البلاغة ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998 م.ج1، ص433.

(2) حسّان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، الطبعة الخامسة ، 2006م، ص 147-150.

أمر بقرينة الفاء الجوابية، ولو جعلنا الفاء عاطفة لصلح الفعل بعدها للماضي والمضارع، وصارت جملة الشرط بحاجة إلى جواب"[1].

إنّ هذا التعدّد ليس ضرباً من التخمين والتوقعات الذهنيّة بل هو واقع نلمس عليه أمثلة من اللغة وعلى رأسها لغة القرآن الكريم ففي قوله تعالى:"﴿قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ (النمل:49) قال ابن عادل:" قَالُوا تَقَاسَمُوا يجوز في(تَقَاسَمُوا) أن يكون أمراً، قال بعضهم لبعض : احلفوا على كذا، ويجوز أن يكون فعلاً ماضياً، وحينئذ يجوز أن يكون مفسراً ل(قَالُوا) كأنّه قيل: ما قالوا؟ فقيل : تقاسموا. ويجوز أن يكون حالاً على إضمار(قد)، أي : قالوا ذلك متقاسمين، وإليه ذهب الزمخشري، فإنّه قال : يحتمل أن يكون أمراً وخبراً في محلّ الحال بإضمار(ق) قال أبو حيان : أمّا قوله: وخبراً. فلا يصح؛ لأنّ الخبر أحد قِسْمَي الكلام، لأنّه ينقسم إلى الخبر والإنشاء، وجميع معانيه إذا حققت راجعة إلى هذين القسمين قال شهاب الدين : ولا أدري عدم الصحة ممّاذا؟ لأنّه جعل الماضي خبراً، لاحتماله الصدق والكذب، مقابلاً للأمر الذي لا يحتملهما، أمّا كون الكلام لا ينقسم إلا إلى خبر وإنشاء وأنّ معانيه إذا حققت ترجع إليهما، فأيّ مدخل لهذا في الرد على الزمخشري"[2].

إنّ تفسير دلالة اللفظ يحتاج إلى متضمنات القول وعناصر من الاستلزام الحواريّ لفهم دلالة الفعل، وإلى عناصر إشاريّة، والى قدر من الأقوال المضمرة ، لربط الأفعال ببعضها في السياق، ومن الأمثلة الواردة في كتاب الله على ارتباط دلالة فعل بما سبقه من مكونات الجملة تفسير الأفعال في الآية السابقة، فقد ارتبط توجيهها وتوجيه ما فيها من قراءات بالفعل السابق(تقاسموا) يقول السمين:"قوله(لَنُبَيِّتَنَّهُ)، قرأ الأخَوان بتاءِ الخطابِ المضمومةِ وضمِّ التاءِ، والباقون بنونِ المتكلِّمِ وفتحِ التاءِ(ثم لَنَقولَنَّ) قرأه الأخَوان بتاءِ الخطابِ المفتوحةِ وضمِّ اللامِ. والباقون بنونِ المتكلمِ وفتحِ اللامِ. ومجاهد وابن وثّاب والأعمش كقراءة الأخَوَيْن، إلاَّ أنّه بياءِ الغَيْبة في الفعلين. وحميد ابن قيس كهذه القراءةِ في الأولِ وكقراءةِ غير الأخوين من السبعةِ في الثاني. فأمَّا قراءةُ الأخَوَيْن: فإنْ جَعَلْنا (تقاسَمُوا) فعلَ أمرٍ فالخطابُ واضحٌ رجوعاً بآخرِ الكلامِ إلى أولِه. وإنْ جَعَلْناه ماضياً فالخطابُ على حكايةِ خطابِ بعضِهم لبعضٍ بذلك .وأمَّا قراءةُ بقيةِ السبعةِ : فإنْ جَعَلْناه ماضياً أو أمراً، فالأمرُ فيها واضحٌ وهو حكايةُ أخبارِهم عن أنفسِهم. وأمَّا قراءةُ الغَيْبَةِ فيهما فظاهرةٌ على أن يكونَ (تَقاسَمُوا) ماضياً رُجُوعاً بآخرِ الكلامِ على أولِه في الغَيْبَةِ. وإنْ جَعَلْناه أمراً كان (لَنُبيِّتَنَّه) جواباً لسؤالٍ مقدرٍ

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 149.

(2) ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي الحنبلي (المتوفى: 775هـ)اللباب في علوم الكتاب، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، 1998م.ج 15، ص 178.

كأنّه قيل: كيف تقاسَمُوا؟ فقيل: لنبيّتَنه. وأمَّا غيبةُ الأولِ والتكلمُ في الثاني فتعليلُه مأخوذٌ مِمَّا تقدّم في تعليلِ القراءتين. قال الزمخشري : وقُرِيءَ(لَنُبيّتَنَّه)بالياء والتاء والنون. فتقاسَموا مع التاءِ والنونِ يَصِحُّ فيه الوجهان، يعني يَصِحُّ في(تقاسَمُوا) أن يكونَ أمراً، وأنْ يكونَ خبراً، قال : ومع الياء لا يَصِحُّ إلاَّ أَنْ يكونَ خبراً .قلت : وليس كذلك لِما تقدَّم: مِنْ أنَّه يكونُ أمراً، وتكون الغيْبَةُ فيما بعده جواباً لسؤالٍ مقدرٍ . وقد تابع الزمخشريَّ أبو البقاء على ذلك فقال : تقاسَمُوا فيه وجهان، أحدهما : هو أمرٌ أي: أمَرَ بعضُهم بذلك بعضاً. فعلى هذا يجوزُ في (لَنُبَيّتَنَّه) النونُ تقديرُه: قولوا: لَنُبَيّتَنَّهُ، والتاءُ على خطابِ الآمرِ المأمورَ. ولا يجوزُ الياء، والثاني : هو فعل ماضٍ . وعلى هذا يجوز الأوجهُ الثلاثةُ يعني بالأوجه : النونَ والتاءَ والياء. قال: وهو على هذا تفسيرٌ أي: تقاسَمُوا على كونِه ماضياً مُفَسِّرٌ لنفسِ ، قالواوقد سبقَهما إلى ذلك مكيٌّ"[1].

إنّ واحدة من أظهر المسائل الصرفيّة في الأفعال دلالة أبنية الأفعال المزيدة، وهي دلالة تجمع بين المعجم والوظيفة التركيبية والسياق، فمعاني الزيادة تكتسب بزيادة مورفيمات تؤدي وظائف، غير أنّ الدلالة متغيّرة بحسب عناصر غير بنيويّة، منها السياق والقصد والمقام، وقد حظي موضوع معاني الزيادة بدراسات غزيرة، وبعض الدراسات أشارت إلى مسألة السياق في ذلك[2]، ونظراً لسعة هذا الباب وبُعد غوره في الدرس اللغويّ نسوق مثالاً واحداً على أثر العنصر التداولي في فهم المقاصد في دلالة الفعل المزيد على سبيل التمثيل لا الحصر، يقول ابن قتيبة في باب(باب أفعلتُأفعلتَ بمعنيين متضادين) :"أَشْكَيْتُ الرجلأحوجْته إلى الشِّكاية، و أَشْكَيْته نزعتُ عنه الأمر الذي شكاني له، وأَطْلَبْتُ الرجل أحوجته إلى الطلب، ولذلك قالوا : ماءٌ مُطلِبٌ، إذا بعُد فأحوج إلى طلبه، وأَطْلَبْته أسعفته بما طلب، وأَفْزَعْت القومَأحللت بهم الفزع، وأَفْزَعْتُهم إذا أحْوجتهم إلى الفزع، و أَفْزَعْتُهمإذا فزِعُوا إليك فأعنتهم، أَوْدَعْت فلاناً مالاً دفعته إليه وديعةً، وأَوْدَعْتُهقبلتُ وديعته، أَسْرَرْتُ الشيءأخفيته وأعلنته"[3].

إنّنا أمام مبان صرفيّة مؤتلفة في الشكل، متباينة في المعاني، تلاشت فيها دلالة الوحدة الصرفية معجميّاً، وسادت الدلالة السياقيّة التي يتحدّد معناها بمقاصد المتكلّم وفهم المخاطَب، وما يحيط بالنصّ من بيئة حواريّة، إنّ هذا

(1)السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين،(ت: 756هـ) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق،ج 8، ص 625-626.

(2)مهدي عرار، ظاهرة اللبس في العربيّة: جدل التواصل والتفاصل، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى ، 2003م،ص35 . وانظر: الشلوي، بريكان بن سعد، اللبس: أسبابه وطرق اجتنابه في التقعيد الصرفي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات،العدد6، 1432هـ/2011م، ص52-55.

(3)ابن قتيبة؛ أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت: 276هـ)، أدب الكاتب (أو) أدب الكتّاب؛ تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص452.

الائتلاف يتجاوز الأفعال المزيدة إلى الأفعال غير المزيدة، ونسوق عليه مثالاً واحد على سبيل الاستدلال ممّا قاله ابن قتيبه في (باب فَعَلْت وفَعَلْت بمعنيين متضادين):"بِعْتُ الشيءاشتريْتُه وبعْته، و شَرَيْتُ الشيءاشتريته وبِعْتُه، و رَتَوْتُ الشيءشددته وأرخيته، خَفَيْت الشيءأظهرته وكتمته، شَعَبْت الشيءجمعته وفرَّقته"[1]. إنّ هذه المسألة تدخل في باب المشترك اللفظي، وهي أظهر من أن تحتاج توضيحاً في دلالتها على تنوّع المعاني للمباني الصرفيّة، والحاجة إلى قرائن وسياق ومقام وعناصر تداوليّة تسهم في تحديد المقاصد؛ لأنّها نموذج لائتلاف المباني. وهذه مسألة بزغ الاهتمام بها مع بزوغ الدرس اللغويّ[2].

إنّ إحدى مسائل الدلالة التداوليّة في الأفعال مسألة دلالة الزمن فقد يكون الفعل الماضي دالاً على المستقبل أو العكس، فالأصل في الفعل الماضي الدلالة على حدثٍ ماضٍ، ولكن قد يخرج عن هذا الأصل ويدلّ على المستقبل، وذلك إذا كان للدعاء نحو: رحمه الله، لا أفلح الظالم، بارك الله له .وإذا تضمَّن معنى الشرط نحو: إن رَحَلْتَ في طلب العلم فالزَمْ العلماءَ، ومَنْ صبر ظفر. إذا كانت دلالة الفعل دالة على الاستمرار نحو: قوله تعالى:﴿وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾(النساء:96). وإذا تلا الفعلُ ما المصدرية الزمانية نحو: سأظل بارًّا بوالديَّ ما بقيت حيًّا. وإذا أُريدَ التأكيد أنَّ ما يقع في المستقبل واقعٌ لا محالة نحو: قوله تعالى:﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ﴾(القمر: 1)، وقوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللهِ﴾ (النحل: 1).

إنّ العناصر التداوليّة الماثلة في المقام والسياق والبيئة المحيطة، وثقافة المتلقي في فهم الدلالة الزمنيّة للفعل نجد لها مثلاً في فهم القرآن، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (النحل: 1) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ﴾ قَالَ الْكُفَّارُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: إِنَّ هَذَا يَزْعُمُ أَنَّ الْقِيَامَةَ قَدْ قَرُبَتْ فَأَمْسِكُوا عَنْ بَعْضِ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ حَتَّى تَنْظُرُوا مَا هُوَ كَائِنٌ، فَلَمَّا لَمْ يَنْزِلْ شَيْءٌ قَالُوا : مَا نَرَى شَيْئًا فَنَزَلَ قَوْلُهُ ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾(الْأَنْبِيَاءِ:1)، فَأَشْفَقُوا، فَلَمَّا امْتَدَّتِ الْأَيَّامُ قَالُوا : يَا مُحَمَّدُ مَا نَرَى شَيْئًا مِمَّا تُخَوِّفُنَا بِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ

(1) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 455.

(2) انظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت: 180ه) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الثالثة، 1988، ج 1،ص 24.

تَعَالَى :﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾ فَوَثَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَفَعَ النَّاسُ رُءُوسَهُمْ وَظَنُّوا أَنَّهَا قَدْ أَتَتْ حَقِيقَةً فَنَزَلَتْ ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ فَاطْمَأَنُّوا"[1].

إنّ التناوب في الدلالة الزمنيّة يحتاج إلى معطيات غير بنيوية تتّصل بالمقاصد والسياق والمقام، أمّا البنى فلا تغيير فيه، فالفعل الماضي له صوره والمضارع له هيئته، ولكنّ الدلالة وليدة عناصر غير لغويّة أو فوق لغويّة، ترتبط بشكل وثيق بالسياق التداوليّ، والمعنى المناسب للنّصّ، ومتضمنات القول والافتراضات المسبقة وتحضر فيه الملاءمة.

ومسألة التضمين في معاني الأفعال من أظهر المواضع التي يتجلّى فيها ائتلاف المباني واختلاف المعاني، ففهم التضمين يبتعد عن المعنى المعجميّ إلى معنى تداوليّ يحتاج إلى ثقافة عالية لفهم المعنى، وهذه الثقافة جزء من العناصر التداوليّة التي تحتاج إلى سياق وقرائن معنويّة تُسهم في تبيّن المقاصد، فالتضمين :هُوَ إشراب معنى فعل لفعل ليعامل مُعَامَلَته وَبِعِبَارَة أُخْرَى: هُوَ أَن يحمل اللَّفْظ معنى غير الَّذِي يسْتَحقّهُ بِغَيْر آلَة ظَاهِرَة"[2]، وقيل فيه:" هو أن يستعمل اللفظ في معناه الأصلي، وهو المقصود أصالة، لكن قصد تبعية معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ، أو يقدّر له لفظ آخر، فلا يكون التضمين من باب الكناية، ولا من باب الإضمار، بل من قبيل الحقيقة التي "فيها" قصد بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسبه ويتبعه في الإرادة"[3] .

إنّ تعريف التضمين يدلّ دلالة قاطعة على القصديّة وأثرها في فهم المعنى، وهي عنصر تداولي في المقام الأول، وهذه القصدية طرفاها متكلّم ومتلقٍ، يناط بهما الفهم والإفهام، "ومن تضمين لفظ معنى آخر قوله تعالى: ﴿وَلا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ ، أي: لا تفتهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم، ﴿وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ ، أي: لا تضموها آكلين، ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾، أي: من ينضاف في نصرتي إلى الله، ﴿هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى﴾، أي: أدعوك وأرشدك إلى أن تزكى: ﴿وَمَا

(1) البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (المتوفى: 510هـ) معالم التنزيل في تفسير القرآن، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر – عثمان جمعة ضميرية – سليمان مسلم الحرش ، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 1417 هـ – 1997 م، ج 4،ص 7–8.

(2)الكفوي، أيوب بن موسى، أبو البقاء (المتوفى: 1094هـ) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ص 266.

(3) عباس حسن، النحو الوافي ، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، ج2، ص 564.

يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوه﴾ ، أي: فلن تحرموه، فعدّي إلى مفعول، ﴿وَلا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾، أي: لا تنووه، فعدي بنفسه لا ب(على)، ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى﴾، أي: لا يصغون، فعدى ب(إلى)، وأصله أن يتعدى بنفسه" [1].

إنّ مسائل التضمين من الشيوع والكثرة ما يضيق به المقام هنا، وحظي بدراسات كثيرة[2]، وأشار بعض العلماء إلى غموض هذا الباب وصعوبته حتى جهله بعض العلماء، يقول ابن عربيّ:" وَكَذَلِكَ عَادَةُ الْعَرَبِ أَنْ تَحْمِلَ مَعَانِيَ الْأَفْعَالِ عَلَى الْأَفْعَالِ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنْ الِارْتِبَاطِ وَالِاتِّصَالِ، وَجَهِلَتْ النَّحْوِيَّةُ هَذَا، فَقَالَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ: إنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ يُبْدَلُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، وَيَحْمِلُ بَعْضُهَا مَعَانِيَ الْبَعْضِ، فَخَفِيَ عَلَيْهِمْ وَضْعُ فِعْلٍ مَكَانَ فِعْلٍ، وَهُوَ أَوْسَعُ وَأَقْيَسُ، وَلَجُّوا بِجَهْلِهِمْ إلَى الْحُرُوفِ الَّتِي يَضِيقُ فِيهَا نِطَاقُ الْكَلَامِ وَالِاحْتِمَالِ"[3].

ومن المسائل التي يصعب إغفالها في ائتلاف المباني وافتراق المعاني مسألة الأضداد، وهي مسألة تفاوت العلماء في موقفهم منها قبولاً أو رفضاً[4]، ولكنّها واقع في اللغة يصعب إنكاره[5]، وهي مظهر بارز من مظاهر دور التداوليّة في فهم دلالة الوحدات الصرفيّة، فكثير من الأفعال تتحتملدلالتين متضادين، والقول نفسه في بعض الأسماء، ومن أمثلة ذلك:" وقال أبو زيد : طلَعتَ على القوم أطلع طلوعًا إذا غبتَ عنهم حتى لا يروك، وطلَعت عليهم إذا أقبلتَ عليهم حتى يَرَوْك . وقال : لَمَقت الشيء أَلْمُقهُ لَمْقاً إذا كتبتُه في لغة بني عقيل، وسائر قيس يقولون: لَمَقته: مَحَوْته. وقال: اجْلَعَبَّ الرجل إذا اضطجع ساقطاً، واجلعَبَّت الإبل إذا مضت حادَّةً. وبعت الشيء إذا بعته غيرك، وبعته: اشتريته. وشريت : بعت واشتريت. وشعَبْت الشيء أصلحته، وشَعَبته شَقَقتُهُ وشَعُوب منه وهي المنية؛ لأنّها تفرّق . والهاجد : المصلي بالليل

(1) عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص 565-566.

(2) انظر: محمد نديم فاضل، التضمين النحوي في القرآن الكريم، دار الزمان، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، (1426 هـ – 2005 م). الحمد؛ منيرة محمود، التضمين في النحو العربيّ، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد 5، الآداب2، 1413هـ/1993م، ص 439-468. البليمي، محمد عبد الرحمن، التضمين وأثره في تفسير القرآن الكريم، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1428هـ. إشراف عبدالعزيز الحكيم.

(3) ابن العربي، القاضي محمد المعافري (المتوفى: 543هـ) أحكام القرآن ، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، 1424 هـ – 2003 م، ج1، ص 243.

(4)السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: 911هـ) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م، ج1، ص 306.

(5) هناك الكثير من المصنفات في الأضداد منها: كتاب "الأضداد"، لقطرب، "الأضداد" لابن السِّكّيت. " الأضداد" لأبي بكر الأنباري. "الأضداد" لأبي حاتم السجستاني. "الأضداد" لأبي الطّيِّب اللغوي. "الأضداد" للصّاغاني.

والهاجد النائم"[1]. أليست هذه المعاني خاضعة للمعطيات التداوليّة في فهمها وإدراك دلالاتها؟ فنحن أمام بنى لغويّة واحدة من حيث الشكل، ومختلفة في الدلالة، والسياق النحوي لا يسعف في الدلالة إلاّ بقدر، وتأتي اعناصر التداولية لتكون الفيصل في في تحديد المعنى المقصود.

وخلاصة القول إنّ العناصر فوق القواعديّة اللغويّة، وأقصد بها العناصر التداوليّة تسهم إسهاماً بارزاً في تحديد الدلالاتوفهم المعاني في مواطن كثيرة من الأبنية الصرفيّة التي تأتلف مبانيها وتتباعد معانيها؛لأنّ اللغة تواصل في المقام الأول، وتقوم العناصر التداوليّة على معطيات معجميّة وثقافية ونفسية، وعلى القصديّة والسياق والبيئة المحيطة بالنصّ والخطاب، وثمّة عناصر تتّصل بمتضمنات القول والافتراضات والإشاريّة والملاءمة، حتى نستجلي معناها الصحيح في النصوص، ولعلّ ما قدمته من نماذج فيه ما يكفي للاستدلال بتلك الناصر في فهم الدلالات وبلوغ مرامي الكلام في البنى الضرفيّة التي تشكل عنصرًا محوريًا في التراكيب.

الخاتمة:

التداوليّة واحد من المناهج اللغويّة الراسخة في التحليل اللغويّ، فبعد أن سيطرت التاريخية والدراسات المقارنة وما تبعها من البنيوية والتفكيكية والوصفية الديسوسرية ردحاً من الزمن على الدراسات اللغويّة، برزت اتجاهات بحثيّة جديدة نحو الدلالة والمعنى، والنحو الكلي، ونحو النّص والبرجماتية، منطلقة من إنّ المعنى يتجاوز في حدوده المباني والتراكيب، إلى فضاءات رحبة من السياق، والمقام، والمعطيات النفسية، والاجتماعيّة، والتاريخيّة، والثقافية، والدينيّة وغيرها ممّا يسهم في تشكيل المعاني وتوجيه الدلالات وفق ضوابط تركيبية يتيحها النظام اللغوي لأيّة لغة في العالم.

التداولية من أفضل المناهج في التحليل اللغويّ، وكان لها منجز تاريخيّ في تطورها يعود به العلماء إلى زمن بعيد وهم يبحثون عن أصول فلسفية للتحليل اللغويّ فقد شهد العالمفي أواخر القرن التاسععشرومطلع القرن العشرينتقدّماًعلمياً بارزاً، ولعلمنأبز ملامح هذا التقدّم هو طغيان الاتجاه التحليلي على الاتجاهات الميتافيزيقية؛ بفعل نجاح الفلسفة التحليلية على الفكر الإنسانيّ، والاقتراب أكثر من الواقعيّة وسيطرة الروح العلميّة على العلوم ومن بينها البحث اللسانيّ.

(1) السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ج1، ص 307.

تُستمدّ التداوليّة من رافدين: معرفي يتّصل بالاستدلال والاعتقاد والنوايا، ورافد تواصليّ يتعلّق بالمتكلمين وأغراضهم واهتماماتهم ورغباتهم[1]، وإذا كان ذلك يقتضي دراسة التراكيب والنصوص الكلية وهو ما سيطر على البحث التداولي وبرز في معظم منتجها البحثي؛ فإنّ مناط هذا البحث كان في المفردات أو في البنى الصرفيّة ودلالاتها، للبحث عن روافدها التي تشكّل معانيها عندما لا تكون المباني وحدها قادرة على النهوض بالمعنى في ضوء المعايير الصرفيّة القواعديّة. فالوحدة الصرفيّة قد تكون هي بؤرة المعنى في التركيب، وغالباً ما تفارق الوحدات الصرفيّة دلالاتها المعهودة إلى دلالات يقتضيها السياق، ويكشف عنها جملة من العناصر التداوليّة، فجاء البحث للكشف عن بعض العناصر.

إنّ دلالة البنى الصرفيّة لا يمكن أن تكون دلالة وضعية مطلقة، فلو كانت وضعية لاتسمت بالاستقرار والثبوت، وكان لكلّ صيغة وظيفة دلالية محدّدة، غير أنّ الواقع الاستعماليّ يثبت أنّ التغيّر الدلالي هو السمة الأبرز للبنى الصرفيّة، فكم من تغيّر على دلالة اللفظ الواحد نفسه عندما يأتي في سياقات متعدّدة! ومن هنا كان ديدن الدراسة البحث عن تلك المتغيرات الدلالية في سياقاتها التداوليّة، عندما تفارق البنى الصرفيّة مغانيها إلى معانٍ جديدة يفسرها السياق والمقام وعناصر غير قواعديّة.

استجلى البحث في جزئه الأول مفاهيم التداوليّة، ليكون ذلك مدخلاً إلى مبحث لاحق وكان ائتلاف المباني واختلاف المعاني ميداناً له، لنكشف عن هذا الائتلاف في الشكل والاختلاف في الدلالة؛ ليظهر لنا أنّ البنى الصرفيّة قد تتّحد شكلاً في هذه الأبواب فتحتاج في وحدتها تلك إلى ما يجلي المعنى للمتلقي عندما يعجز الشكل عن تحقيق الدلالة وحده، فتتجلى العناصر التداوليّة في تحديد الدلالة والمقاصد من استعمال تلك الصيغة، وتبرز التواصليّة في دورها الأقوى في تشكيل روافد المعنى الصحيح من استعمال تلك البنى، وسعى البحث إلى استطلاع القصدية، والإشارية، ومتضمنات القول، والاستلزام الحواري، والسياق، والمعطيات النصيّة في الكشف عن الدلالة الحقيقية لتلك الوحدات الصرفيّة المؤتلفة في مبناها والمختلفة في معناها.

المصادروالمراجع:

- آن روبول، وجاك موشلار، التداوليّة اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس، ومحمد الشيباني، مراجعة لطيف زيتوني، المنظمة العربيّة للترجمة، بيروت، ط1، 2003م.
- أرمنيكو فرانسواز، المقاربة التداوليّة، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط،1986م.

(1)صحراوي،التداولية،ص28.

- الأزهر الزناد، نسيج النص، بحث ما يكون به الملفوظ نصاً، المركز الثقافيّ العربيّ، بيروت، لبنان، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1993.
- أوريكيوني، كاترين كيربرات، المضمر، ترجمة ريتا خاطر، المنظمة العربيّة للترجمة، بيروت، ط1، 2008م.
- أوستين، جون، نظرية أفعال الكلام العامة: كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة عبد القادر قنيني، دار أفريقيا الشرق،1991م.
- بوقرومة؛ حكيمة، نظرية الأفعال الكلامية عند أوستين وسيرل، حوليات الآداب واللغات، العدد1، المجلد1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2013م.
- بلانشيه، فيليب، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار، اللاذقية، ط1، 2007م.
- بوخشة، خديجة، محاضرات في اللسانيات التداوليّة، الجزائر.
- بوقرة، نعمان، المدارس اللسانيّة المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، 2003.
- بوقرة، نعمان، المصطلحات الأساسيّة في لسانيات النّصّ وتحليل الخطاب، جدارا للكتاب العالميّ، عمّان، ط1، 1429هـ/2009.
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت: 255هـ) البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423 هـ.
- جورجبراون، وجورجيول، تحليلالخطاب،ترجمةمحمدالزليطيومنيرالتركي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1418هـ/1997م.
- الحباشة، صابر، الحجاج في التداولية مدخل إلى الخطاب البلاغي، ثقافات، 2011م.
- حسّان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، الطبعة الخامسة ، 1427هـ-2006م.
- حمداوي، جميل، التداوليات وتحليل الخطاب، التداوليات وتحليل الخطاب، ط1، 2015م.
- الحمد؛ منيرة محمود، التضمين في النحو العربيّ، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد 5، الآداب2، 1413هـ/1993م.
- ريكور، بول، نظرية تأويل الخطاب وفائض المعنى، ترجمة سعيد الغانميّ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2006م.
- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو(ت: 538هـ)، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1998 م.
- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو(ت: 538هـ) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة - 1407 هـ.

- سحالية عبد الحكيم، التداوليّة : النشأة والتطور، مجلة المخبر، جامعة بسكرة، العدد الخامس، 2009م.
- السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين،(ت: 756ه) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت: 180ه) تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الثالثة، 1408 هـ - 1988م .
- سيرل، جون، العقل واللغة والمجتمع، الفلسفة في العالم الواقعي، ترجمة سعيد الغانمي، الدار العربيّة للعلوم، المركز الثقافي العربي، بيروت، منشورات الاختلاف، الجزائر،2006م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: 911ه) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ1998م.
- الشاوش، محمّد، أصول تحليل الخطاب في النظريّة النحويّة العربيّة، جامعة منوبة، المؤسسة العربيّة للتوزيع، ط1، تونس ،1421ه/ 2001م.
- صحراوي؛مسعود،التداوليةعندالعلماءالعرب،دراسةتداوليةلظاهرةالأفعالالكلاميةفيالتراثاللسانيالعربي، دارالطليعة، بيروت، ط1، 2005م.
- صحراوي؛مسعود، الأفعال الكلاميّة عند الأصوليين،دراسة في ضوء اللسانيات التداوليّة،مجلة اللغة العربيّة، الرياض، العدد2، 1425ه، 2004م.
- صحراوي؛مسعود، تداولية الخطاب القرآني عند الأصوليين،مجلة الخطاب، جامعة مولود معمري، الجزائر، العدد8، 2011م.
- صليحة بن واتكة، الأبعاد التداوليّة للإشاريات في سورة البقرة، رسالة ماجستير بإشراف د فوزية دندوقة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016م.
- الطبطبائي، طالب سيّد هاشم، نظرية الأفعال الكلاميّة، بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، 1994م.
- عبّاس حسن(ت: 1398ه)، النحو الوافي ، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.
- عكاشة، محمود، النظرية البرجماتية اللسانيّة،(التداولية، دراسة المفاهيم والنشأة والمبادىء)،مكتبةالآداب،القاهرة،ط، 2013م.

- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ) اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى، 1416هـ، 1995م.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت : 616هـ) التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- عليوي، أباسيدي، الحجاج والتفكير النقدي، مقاربة تداولية منطقية معرفية نقدية، دار نشر المعرفة، المغرب، ط1، 2014م.
- العياشي، أدراوي: الاستلزامالحواريفيالتداولاللساني: منالوعيبالخصوصياتالنوعيةللظاهرةإلىوضعالقوانينالضابطةلها،دار الأمانمنشوراتالاختلاف،ط1، 1432هـ/2011م.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت: 671هـ) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة 2، 1384هـ - 1964 م.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر(ت: 774هـ): تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1420هـ - 1999 م.
- المبرّد؛ أبو العبّاس محمد بن يزيد(ت285هـ) ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، تحقيق ودراسة أحمد محمد أبو رعد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط1، 1409هـ/1989م.
- المتوكّل، أحمد، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط2، 2010م،
- المتوكّل، أحمد؛الاستلزامالتخاطبي،بينالبلاغةالعربيةوالتداولياتالحديثة،ضمنكتابحافظإسماعيليعلوي : التداولياتعلم استعمالاللغة،عالمالكتبالحديث،إربد،الأردن،،ط1، 2011م.
- المتوكل، أحمد، الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى،1405هـ/ 1985م.
- ملاوي، صلاح الدين، نظرية الأفعال الكلاميّة في البلاغة العربيّة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع، 2009م.
- ابن منظور، جمال الدين بن مكرم (ت711هـ) لسان العرب، دار صادر، بيروت.
- مهدي عرار، ظاهرة اللبس في العربيّة: جدل التواصل والتفاصل، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى ، 2003م.
- نحلة، محمود أحمد، نحو نظرية عربية للأفعال الكلاميّة، مجلة الدراسات اللغويّة، السعوديّة، المجلد الأول، العدد الأول، لعام 1999م.

- هشام صويلح، الافتراض المسبق في الدرس التداوليّ: أنماط وتطبيقات، مجلة المقال، العدد السادس،2018م.
- يول، جورج، التداوليّة، ترجمة قصي العتّابي، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، الرباط، ط1، 1431ه/ 2010م.